PUBLIC

مجموعة الخزينة >
+965 22216603
tsd_list@nbk.com

التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد
11 مايو 2025

الفيدرالي يثبت أسعار الفائدة وباول يتبنى نهج "الانتظار والترقب" وسط تصاعد التوترات التجارية

التعليق على أداء الاسواق

سجل قطاع الخدمات في الولايات المتحدة نمواً ملحوظاً خلال شهر أبريل، مع ارتفاع مؤشر مديري المشتريات الصادر عن معهد إدارة التوريدات (ISM) إلى 51.6، بدعم من زيادة الطلبات الجديدة والمخزونات على الرغم من تراجع معدلات التوظيف. ووصلت ضغوط الأسعار المرتبطة بالرسوم الجمركية إلى أعلى مستوياتها المسجلة في 27 شهراً. وفي هذا السياق، أبقى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على أسعار الفائدة ثابتاً دون تغيير ضمن نطاق 4.25% - 4.50%، مشيراً إلى تصاعد حالة عدم اليقين التجاري. واعتبر أن الرسوم الجمركية المرتفعة قد تزيد من احتمالات الدخول في ركود تضخمي، في حين تراجعت طلبات الحصول على إعانات البطالة إلى 228,000 طلب. وعلى الصعيد الدولي، توصلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى اتفاقية تجارية أولية تتضمن تخفيض الرسوم الجمركية على قطاعي السيارات والزراعة، في خطوة وصفت بأنها بداية لخفض حذر لتصعيد التوترات التجارية، على الرغم من استمرار الرسوم المفروضة على الصين. أما في المملكة المتحدة، قرر بنك إنجلترا خفض سعر الفائدة إلى 4.25% في إطار استجابته لمعالجة تباطؤ النمو الاقتصادي، فيما أظهر مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في الصين ارتفاعاً هامشياً إلى 50.7 وسط تراجع الصادرات وارتفاع التكاليف. وفي اليابان، ارتفع مؤشر قطاع الخدمات إلى 52.4 على خلفية قوة الطلب المحلي، إلا أن تكاليف المدخلات ارتفعت وتراجعت المعنويات. وعلى الصعيد العالمي، تتحرك البنوك المركزية بحذر بالغ في ظل استمرار التوترات التجارية التي تؤدي إلى تعزيز مخاطر التضخم من جهة، وإضعاف زخم النمو من جهة أخرى، مما يترك الأسواق في حالة توازن دقيق بين تفاؤل هش وتهديدات ركود تضخمي تلوح في الأفق.

الولايات المتحدة

مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات الصادر عن معهد إدارة التوريدات

ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات الصادر عن معهد إدارة التوريدات (ISM) في الولايات المتحدة إلى 51.6 في أبريل 2025، مقابل 50.8 في مارس، متجاوزاً التوقعات التي أشارت إلى تسجيله 50.2، مما يدل على توسع قطاع الخدمات بوتيرة أقوى من التوقعات. وجاء هذا الأداء مدفوعاً بتسارع وتيرة الطلبات الجديدة وتراكم المخزونات، بينما نجحت أنشطة الأعمال في الحفاظ على معدلات نمو إيجابية على الرغم من تباطؤها بوتيرة هامشية. واستمر تراجع الوظائف، وإن كان بوتيرة أقل، مع استمرار ارتفاع أوقات تسليم الموردين للطلبات. وفي المقابل، قفزت ضغوط الأسعار إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ فبراير 2023. وأكد ستيف ميلر، رئيس لجنة مسح أعمال الخدمات بمعهد إدارة التوريدات، على استمرار تأثير التوترات التجارية، مع تصاعد المخاوف المرتبطة بالرسوم الجمركية واستمرار خفض الميزانية الفيدرالية، إلا أن الأوضاع العامة بدأت تتحسن.

أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية

في اجتماعه الأخير يوم الاربعاء للسياسة النقدية، قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير ضمن النطاق المستهدف بين 4.25%-4.50%، مؤكداً التزامه بنهج "الانتظار والترقب" في ظل استمرار الضبابية التي تفرضها التوترات التجارية على المشهد الاقتصادي. وأشار جيروم باول، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، إلى أن الاقتصاد وسوق العمل ما يزالان في وضع قوي بصفة عامة، إلا أن البنك المركزي يفضل التريث قبل إجراء أي تعديلات على أسعار الفائدة، في انتظار المزيد من الوضوح بشأن تداعيات السياسات التجارية الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية. ويأتي هذا القرار في وقت شهدت فيه الواردات الأميركية ارتفاعاً ملحوظاً، مع تسارع الشركات في تأمين السلع قبل دخول التعريفات الجديدة حيز التنفيذ. وقد يكون لهذا الأمر تأثير غير دقيق على بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من العام، مما يعني أن الأرقام قد لا تعكس الواقع الاقتصادي بصورة دقيقة. واعتبر باول أن الإجراءات التجارية التصعيدية التي تتبناها إدارة الرئيس ترامب تمثل مصدراً رئيسياً لعدم اليقين الاقتصادي، محذراً من أن زيادة الرسوم الجمركية قد ترفع معدلات التضخم في الوقت الذي يتباطأ فيه النمو، وهو سيناريو غير مرغوب قد يعقد من قدرة البنك المركزي على تحقيق تفويضه المزدوج المتمثل في استقرار الأسعار ودعم التوظيف.، من جهة أخرى شدد الرئيس ترامب على أنه لن يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الصين كشرط مسبق للدخول في مفاوضات جديدة. واستجابت الأسواق بشكل إيجابي لهذه التصريحات، إذ أنهت مؤشرات داو جونز وستاندرد أند بورز 500 وناسداك جلسة تداول يوم الأربعاء على مكاسب قوية.

طلبات الحصول على إعانات البطالة

انخفضت مطالبات البطالة الأسبوعية في الولايات المتحدة بمقدار 13,000 طلب لتصل إلى 228,000 طلب معدل موسمياً للأسبوع المنتهي في 3 مايو، وذلك بعد ارتفاعها الأسبوع السابق نتيجة لزيادة غير معدلة بلغت 15,089 طلباً في ولاية نيويورك. وجاءت الزيادة السابقة نتيجة تسريح الموظفين في قطاعات النقل والتخزين، والضيافة والإدارة العامة والتعليم. من جهة أخرى، شملت الرسوم الجمركية الجديدة التي فرضها الرئيس ترامب زيادات حادة تصل إلى 145% على بعض الواردات الصينية. وحذر جيروم باول، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، من أن هذه التعريفات المرتفعة قد تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة. وأكد أن الاحتياطي الفيدرالي سيبقي سعر الفائدة القياسي ضمن النطاق الحالي بين 4.25% و4.50%.

بيان الرئيس ترامب

أعلن الرئيس دونالد ترامب عن التوصل إلى إطار اتفاقية تجارية مع المملكة المتحدة، ينظر إليه على نطاق واسع كنموذج مبدئي محتمل لتخفيف الرسوم الجمركية الأميركية مستقبلاً. وعلى الرغم من أن تفاصيل الاتفاق ما تزال قيد الإعداد، إلا أن بنوده الأولية تشمل تخفيض الرسوم الجمركية على السيارات والمنتجات الزراعية البريطانية، وفرض رسوم مشتركة على واردات الصلب والألمنيوم، هذا إلى جانب الإعفاءات التي شملت الأدوية. وعلى الرغم من

PUBLIC

وصف الاتفاق بأنه أقرب إلى "رسالة تفاهم" منه إلى اتفاق شامل، فقد قوبل الإعلان بردود فعل إيجابية في الأسواق، على الرغم من أن بعض المسؤولين البريطانيين أعربوا عن مفاجأتهم بالإعلان المبكر. ومن جانبهم، أشار محللون إلى الطابع المحدود للاتفاق، متوقعين مكاسب اقتصادية متواضعة فقط للمملكة المتحدة. وأكد ترامب أن هذه الاتفاقية تمثل الأولى من بين عدة صفقات تجارية مقبلة. في ذات الوقت، تواصل الولايات المتحدة جهودها في التفاوض مع الصين مع الترتيب لعقد اجتماعات مرتقبة تهدف إلى تهدئة التوترات التجارية. غير أن الرئيس ترامب شدد على رفضه خفض الرسوم الجمركية الحالية كشرط مسبق لأي حوار. وينظر إلى هذه التحركات مجتمعة على أنها مؤشرات مبدئية لاحتمال خفض تصعيد السياسات التجارية للإدارة الأميركية، بعد سلسلة من الإجراءات التي أثارت انتقادات عدد من الخبراء الاقتصاديين والمؤسسات الدولية بسبب مخاوف من تأثيرها السلبي على النمو العالمي، وزيادة احتمالات دخول الاقتصاد الأميركي في حالة ركود.

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع عند مستوى 100.339.

المملكة المتحدة

سعر الفائدة الأساسي في المملكة المتحدة

في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي وتصاعد المخاوف من تداعيات السياسات التجارية للرئيس ترامب، قرر بنك إنجلترا يوم الخميس خفض سعر الفائدة الرئيسي من 4.5% إلى 4.25%. وقد جاء هذا القرار منسجماً مع التوقعات إلى حد كبير، خاصة في ظل تراجع معدلات التضخم (التي انخفضت إلى 2.6% في مارس)، في خطوة تهدف إلى تخفيف الضغوط المالية على المقترضين، وانشطة الأعمال، والمستهلكين. وأيد خمسة من أصل تسعة أعضاء في لجنة السياسة النقدية خفض سعر الفائدة بمقدار 0.25%، في حين فضل بعض الأعضاء تخفيضها بمعدل أكبر، فيما رأى آخرون الإبقاء على الفائدة دون تغيير. وسلط البنك الضوء على تصاعد حالة عدم اليقين فيما يتعلق بالتجارة العالمية نتيجة للرسوم الجمركية، محذراً من ضعف آفاق النمو على الصعيد الدولي، وإن أشار إلى أن التأثير المباشر على الاقتصاد البريطاني قد يكون أقل حدة. ويتوقع أن يساهم هذا الخفض في تحفيز الاستثمارات والإنفاق ونشاط سوق الإسكان، مما سيعود بالنفع على أصحاب القروض، إلا أن الأثر قد يكون سلبياً بالنسبة للمدخرين.

وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3304.

آسيا والمحيط الهادئ

مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في الصين

انخفض مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في الصين إلى 50.7 في أبريل 2025، مقابل 51.9 في مارس، متجاوزاً التوقعات لكنه سجل أضعف وتيرة نمو منذ سبتمبر الماضي. ونمت الطلبات الجديدة بأبطأ وتيرة منذ أكثر من عامين، إذ أثرت الرسوم الجمركية الأميركية بشكل مباشر على حركة تجارة السلع. وسجل نمو الصادرات أداءً ضعيفاً للغاية، بينما انخفض التوظيف للشهر الثاني على التوالي نتيجة تصاعد ضغوط التكاليف التشغيلية. وفي الوقت الذي ارتفعت فيه تكاليف مستلزمات الإنتاج بشكل حاد بسبب زيادة الأجور وأسعار المواد، لجأت الشركات إلى خفض أسعار الإنتاج للشهر الثالث على التوالي للحفاظ على تنافسيتها في السوق. وانعكست هذه التطورات على ثقة الأعمال التي تراجعت إلى ثاني أدنى مستوياتها المسجلة منذ بدء السجلات في عام 2005، مما يعكس قلقاً متزايداً بشأن تحولات السياسة التجارية.

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني عند مستوى 7.2364.

مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات الياباني

تمت مراجعة قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات الصادر عن بنك au Jibun في اليابان لشهر أبريل 2025 إلى 52.4 من القراءة الأولية البالغة 52.2 نقطة مما يؤكد استمرار نمو قطاع الخدمات للشهر السادس على التوالي، وتحسنه الواضح مقارنة بمستوى 50 المحايد والمسجل في مارس. وجاء هذا النمو مدفوعاً بارتفاع الطلبات الجديدة بأسرع وتيرة منذ نحو عام، بدعم من استمرار الطلب الخارجي على الرغم من تباطؤه النسبي. كما تسارعت وتيرة التوظيف إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ يناير، في حين شهدت الأعمال المتراكمة زيادة متواضعة. وعلى صعيد التكاليف، ارتفعت تكاليف المدخلات بأسرع وتيرة منذ فبراير 2023، مما دفع الشركات إلى تمرير بعض هذه التكاليف إلى المستهلكين من خلال رفع أسعار المنتجات. وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية، تراجع تفاؤل الأعمال إلى أدنى مستوياته منذ يناير 2021، على خلفية تصاعد القلق بشأن التجارة العالمية، واستمرار نقص العمالة، والضغوط التضخمية.

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 145.34

الكويت

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30645

أسعار العملات 11 - مايو - 2025

	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
Currencies	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1287	1.1195	1.1381	1.1247	1.1150	1.1330	1.1315
GBP	1.3232	1.3209	1.3402	1.3304	1.3220	1.3375	1.3310
JPY	144.71	142.33	146.18	145.34	144.10	146.30	143.86
CHF	0.8046	0.8032	0.8341	0.8311	0.8235	0.8400	0.8219

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com